تحفّظت القيادة الاردنية من انشاء المنظمة (الكيان الفلسطيني الوليد) بالصيغة التي طرحها الشقيري. ومن أسس تلك المعارضة الاردنية ما ذُكر حول عدم منطقية وجود جيشين في الاردن (أردني وفلسطيني)، والمخاوف من حصول تشوّش في عمّان بين مفهومي فلسطيني وأردني، أو فصل الضفة عن الاردن. فقام الشقيري بطمأنة القيادة الاردنية بأن المنظمة لن تسعى الى فصل الضفة أو ممارسة السيادة عليها[٧٨]. ثم كرّرت المنظمة تأكيد هذا الموقف في مذكرة رسمية ايضاحية قدمتها الى الحكومة الاردنية، في اثناء مباحثاتهما، حول مطالبها المتصلة بالكفاح القومي لتحرير فلسطين. وفيها ذكرت المنظمة، في مقدم المبادىء التي تحرك نواياها، انها «لا تعتزم ان تمارس أية سلطة اقليمية في الاردن، بضفتيه، ولا ان تقيم حكومة فلسطينية، لا في الوطن ولا في المنفى»[٧٩].

كانت المخاوف الاردنية تنبع من شعور بأن المنظمة منافس كياني لها. وهي مشكلة لم تثر في ما يختص بقطاع غزة، لأن مصر ـ كما سبق الذكر ـ حافظت على طابعه الفلسطيني وبقي البقعة الوحيدة التي تحمل اسم فلسطين، شكلاً وموضوعاً. فوافقت مصر على صيغة منظمة التحرير الفلسطينية، كما طرحها الشقيري منذ البداية[٨٠]. وبنشأة المنظمة، انتهت صيغة المؤتمر القومي في قطاع غزة؛ وهي صيغة كانت تمارس مهامّ شكلية لا أكثر[٨١].

وعلى الرغم من موقف المنظمة المعلن حول عدم ممارسة السيادة، أو السلطة، في الاردن، بضفتيه، الّا انها وجدت ذاتها في موقف يسمح لها بالمطالبة بانشاء كتائب فلسطينية، ومعسكرات تدريب للفلسطينيين، في الاردن، على غرار ما حدث في قطاع غزة. كذلك طلبت المنظمة السماح لها بممارسة أنشطة تعبوية، بما في ذلك بثّ برامج قومية من الاذاعة الاردنية[٨٢]. وكان للحكومة الاردنية رأي مخالف، لأن التجنيد في الاردن ينطبق على الجميع في الضفتين. كما رأت ان رغبات المنظمة خرجت على مقررات القمّة[٨٣]. وكان ذلك ايذاناً بسيادة مرحلة من التوتر في العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية؛ حتى ان الحكومة الاردنية سحبت، في شباط (فبراير) ١٩٦٧، اعترافها بالمنظمة، معتبرة اياها «قيادة هدّامة ومتآمرة»[٨٤]. وقد استمر ذلك قائماً حتى حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

٢ ـ باندلاع حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وما استتبعها من وقوع الضفة والقطاع تحت الاحتلال الاسرائيلي، وتصاعد العمل الفدائي، اصبح الاحتكاك بين الاردن والمنظمة (القوات الفلسطينية من مختلف التنظيمات) أمراً وارداً، بسبب تراكم الوجود الفلسطيني المسلّح في الاردن، سعياً وراء تكوين القاعدة الاستراتيجية للعمل الفدائي، وبخاصة بعد نجاح المقاومة الفلسطينية في معركة الكرامة الشهيرة (آذار ـ مارس ١٩٦٨). لقد توجّست القيادة الاردنية خيفة من ازدواج السلطة في الاردن، بعد ان قويت شوكة التنظيمات الفلسطينية، ومن ثمّ منظمة التحرير الفلسطينية. كما ان تصاعد نغمة منظمة التحرير الفلسطينية حول كونها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، اعتبر تحدّياً للنداء الاردني في الاتجاه نفسه، على الأقل بالنسبة الى الضفة، وكذلك للقول بتكامل وحدة الضفتين.

يتأكد هذا الفهم من ملاحظة ان التحرك الاردني بشأن القضية الفلسطينية، في ذلك الوقت المبكّر عقب حرب حزيران (يونيو)، حاول توظيف المفهوم الشائع دولياً من انها «قضية لاجئين»، حين طرح الملك حسين مقترحات لتسوية «النزاع العربي ـ الاسرائيلي»، في ١١ نيسان (ابريل) ١٩٦٩، تضمّنت، في بندها السادس، «تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين». وطبقاً للنصّ، فانه لم يتمّ تخصيص مشكلة اللاجئين باسم اللاجئين الفلسطينيين[٨٥]. وقد كرّر الملك حسين مقترحاته في الخامس من